هي غالبا الى جانب اسرائيل ، وانني آمل واعتقد ان المجموعة الاوروبية ستتضامن مع هولندا » . وكان بيان رئيس الوزراء هذا جوابا على مطالبة بعض الحضور بسالا تنحاز الدانمارك الى اي من الجانبين (اسرائيل او الدول العربية) !

وفي اليوم نفسه كانت بلدان المجموعة الاوروبية تحاول في اجتماع رأسه وزير خارجية الدانمارك ، ان تتوصل الى اسس مشتركة لموقف موحد من البلدان المنتجة للنفط .

ولاحظت جريدة Information اليومية المستقلة ، « ان الحكومة ايدت بيان وزراء خارجية المجموعة الاوروبية حول الشرق الاوسط ... لكن رئيس الوزراء قال شيئا مختلفا تماما هنا . فقد أعلن بوضوح تام ان الدول العربية هي التي تفتقد الاحترام للسيادة الاقليمية لاسرائيل ... وكان محققا ان يعتبر تصريحه ، ذو المضمون المؤيد لاسرائيل ، مهينا بالنسبة للدول العربية . وفي أسوأ الاحوال يمكن ان تصل الامور الى حد فرض حصار نفطي على غرار الحصار المفروض على هولندا . وستكون النقطة الحاسمة هي الى أي حد سينتبه الشرق الاوسط الى تصريحات رئيس الوزراء ، والى المقارنة بينها وبيان المجموعة الاوروبية » .

وعلق دبلوماسي عربي بقوله ان الملاحظات كانت بالغة السوء ، وانها جعلت من أصعب الامور الدفاع عن الدانمارك امام البلدان العربية الاخرى. وفي ٢١ تشرين الثاني أعلن وزير النفط السعودي في مقابلة جرت معه ان « الدانمارك لم توضع على اللائحة السوداء مع أننا سمعنا عن تصريح رئيس وزرائكم . فقد سمعنا بعد ذلك بقليل ان الانتخابات العامة ستجري قريبا ... لقد كانت الدانمارك على مسافة صوتين فقط من المقاطعة التامة » .

ولم ينف التصريح الجديد الذي ادلى به رئيس الوزراء ، أنكر يورغنسن ، في ٦ تشرين الثاني ملاحظاته السابقة . فقد قال :

« ان الاعلان الذي اتفق عليه وزراء الخارجية التسع هو تعبير دقيق عن المبادىء الكفيلة بحل نزاع الشرق الاوسط ، هذه المبادىء التي تشعر الحكومة الدانماركية انها ينبغي ان تكون جوهرية. وهو يتوافق مع مقررات مجلس الامن . ان هنالك سببا للرضى لان البلدان التسعة استطاعت بهذه الطريقة ان تتفق على موقف مشترك تجاه هذا النزاع الذي يكتسب حله أهمية حيوية بالنسبة لاطراف عديدة ليست البلدان الاوروبية آخرها . وينبغي حشد كل الجهود لايجاد طرق ووسائل لتوفير سلام عادل ودائم في الشرق الاوسط ، يضمن الوجود المستقل لكل دولة في المنطقة .

ولن يكون من العدل تحميل أي من الاطراف بمفرده مسؤولية التطور المحزن للوضع في الشرق الاوسط خلال الـ ٢٥ سنة الماضية . انه وضع بالغ التعقيد . وينبغي ان يكون الهدف الرئيسي البحث عن تسوية سلمية دائمة تستطيع، وحدها، ان توفر اسس مجرى جديد للتطور » .

ولا ريب في ان الكثيرين من الدانماركيين يؤيدون تصريح يورغنسن الاول ، ويشعرون ان الدانمارك ينبغي ان تعرب عن تأييدها لاسرائيل مهما كان ثمن هذا التأييد . لكن في حين يمكن للمرء ان يوافق بأنه ينبغي تحمل عواقب سياسة خارجية مدروسة جيدا ، فسيكون من سوء الحظ لو نتجت هذه العواقب عن ملاحظة لا تستطيع الحكومة التراجع عنها . واذا كان بقي ما يكفي من الوقت فمن المحتمل ان أنكر يورغنسن قد تعلم ان السياسة الخارجية ينبغي ان تناقش في بروكسل ، وليس في ميدلفارت (مدينة دانماركية صغيرة). وبمواجهة بلدان النفط سيشدد الدبلوماسيون الدانماركيون على ان سياسة الدانمارك الخارجية هي تلك التي قررتها مجموعة البلدان الاوروبية . وهكذا سيكون زعيم الحكومة الدانماركية قد ادى ، مرغما ، قسطه في تشجيع تعاون بلدان المجموعة الاوروبية في مجال السياسة الخارجية .

كذلك تلاحظ جريدة انفورماسيون « ان الدانمارك تؤيد دعوة هولندا للتضامن . وهذا منطقي ، لاننا نعطف على هولندا ، ولان وضعنا قد يصبح شبيها بوضع الهولنديين في وقت قريب .

« ان بلدان المجموعة الاوروبية لم تتوصل الى اتفاق ، لكن الدانمارك تدعم في هذا المجال الطرف الذي يدعو لاتخاذ قرارات قد تسبب عواقب واسعة على صعيد السياسة الخارجية . فالموافقة على دعم المجموعة الاوروبية لهولندا قد يعتبر بمثابة جبهة صريحة تنشؤها المجموعة الاوروبية ضد بلدان النفط ، الامر الذي يتسبب في حصار أوسع.